

Distr.: General
18 May 2009
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦١٢٥ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الصومال“:

”يكرر مجلس الأمن قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الصومال، ولا سيما قراره ١٨٦٣ الذي أعاد فيه تأكيد أن اتفاق جيبوتي للسلام يشكل أساسا لتسوية دائمة للتراع في الصومال.

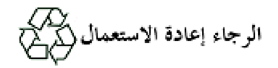
”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية بوصفها السلطة الشرعية في الصومال بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي، ويدين تجدد القتال مؤخرا بقيادة تنظيم الشباب وغيره من الجماعات المتطرفة، وهو ما يشكل محاولة لإزاحة تلك السلطة الشرعية بالقوة. ويطالب المجلس الجماعات المعارضة بإنهاء هجومها على الفور وبالتخلي عن سلاحها ونبذ العنف والانضمام إلى جهود المصالحة.

”ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على تقديم دعمه الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تعزيز قوات الأمن الوطنية وقوة الشرطة الصومالية، ويكرر تأكيد دعمه للبعثة، ويعرب عن تقديره لحكومتي أوغندا وبوروندي لمساهمتهما بقوات، ويدين أي أعمال عدائية تستهدف البعثة.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

180509 180509 09-33942 (A)





”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الخسائر في الأرواح وتفاقم الحالة الإنسانية الناجم عن تجدد القتال، ويدعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماها بموجب القانون الإنساني الدولي، وعلى وجه الخصوص احترام أمن المدنيين والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية وأفراد البعثة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن إريتريا قد زودت الجماعات المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال بالأسلحة في انتهاك لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، ويدعو فريق الرصد المعني بالجزاءات إلى إجراء تحقيق في ذلك.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد تأييده للعملية السياسية المحددة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، التي توفِّر إطارا للتوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال. والمحاولات الجارية للاستيلاء على الحكم بالقوة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تأخير العملية السياسية وإطالة معاناة الشعب الصومالي“.